J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9(1):13 - 18 , 2018

A Comparative Study of Food Subsidies as One of the Social Protection System for the Farmers in Al Wady Aljadid and Assiut Governorates

Engy K. Faied and Howida E. Hassan
Agricultural Extension and Rural Development Research Institute,
Agricultural Research Center, Economic Research Institute, Agricultural Research Center

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

دراسة مقارنة للدعم الغذائي كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية لمزارعي محافظتي الوادي الجديد وأسيوط

إنجي خيري فايد وهويدا السيد حسن
معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية -معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

الملخص

يهدف البحث بصفة أساسية إلى التعرف على الدعم الغذائي كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية لمزارعي الوادي الجديد وأسيوط، من خلال تحقيق الأهداف التالية: أولا": التعرف على الوضع الراهن لدعم السلع التموينية ودعم الخبز في مصر خلال فترة الدراسة، ثانيا": التعرف على حيازة المبحوثين للبطاقات التموينية في منطقتي البحث، ثالثا": التعرف على عدد الأفراد المسجلين في بطاقات التموين التي يحوزها المبحوثين في منطقتي البحث، رابعا": التعرف على مدى تفضيل المبحوثين للدعم النقدي أو العيني، خامسا": التعرف على اسباب تفضيل المبحوثين للدعم النقدي أو العيني، سادسا": التعرف على نوعية السلع التي يستبدلها المبحوثين بفارق نقاط الخبز، سابعا: التعرف على طبيعة الفروق بين المبحوثين في منطقتي البحث فيما يتعلق بكمية السلع التموينية المستهلكة من قبلهم.ويعد هذا البحث من البحوث التطبيقية الوصفية، وأُستخدم المنهج المقارن في تحقيق أهداف هذا البحث الذي أجري على 50 أسرة مزرعية من مركز (الخارجة) بمحافظة الوادي الجديد، و50 أسرة مزرعية من مركز أبنوب بمحافظة أسيوط، ليصل إجمالي المبحوثين إلى 100 أسرة مزرعية، وتم الاعتماد على بيانات ثانوية وبيانات ميدانية جمعت من خلال إستمارة إستبيان تم اختبارها وتطبيقها عن طريق المقابلة الشخصية خلال شهري مارس وإبريل من عام 2017، واستخدم الاحصاء الوصفي ممثلا في حساب التكرارات والنسب المئوية، والإحصاء الكمي متمثلة في اختبار T لعينتين مستقلتين، هذا بالإضافة إلى محاولة التعرف على الوضع الراهن للدعم الغذائي على مستوى الجمهورية من خلال تحليل السلاسل الزمنية.وأشارت أهم النتائج إلى:أولا": زيادة دعم السلع الغذائية ودعم الخبز بنسبة تمثل نحو 15.3%، 23.7% من إجمالي الدعم في مصر خلال الفترة 2001/2000-2017/2016.ثانيا": أهمية السلع التموينية بالنسبة لصغار المزارعين ذوي الدخول المحدودة سواء كان دعما نقديا أو عينيا.ثالثا": مظلة الدعم الغذائي لا تشمل جميع المزارعين ذوي الدخول المحدودة.رابعا": أرجع المبحوثون تفضيلهم لنوعية الدعم الغذائي سواء كان عينيا أو نقديا لأسباب تتعلق بالحرية في الحصول على السلع التموينية وفقا لذوق المستهلك وثقافته، وأسباب أخرى تتعلق بالأحوال المعيشية والاجتماعية التي يعانون منها والتي تمثلت في خوف المبحوثين من إرتفاع أسعار السلع التموينية فتصبح غير متاحة لأصحاب الدخول المحدودة، والخوف من عدم توفير السلع التموينية.خامسا": تختلف الثقافة الغذائية بإختلاف المنطقة، ويؤدي ذلك إلى اختلاف الاحتياج إلى السلع التموينية من منطقة لأخرى.

المقدمة

تعد الحمايـة الاجتماعيـة مـن ضـرورات تنميـة المجتمعـات وتحقيـق الرفاهة الاجتماعية بها، والمفهوم الأعم للحماية الاجتماعية يشمل كل ما من شأنه تحقيق الرفاة الاجتماعية بمفهوم تحقيق التوافق والوئـام بين أفراد المجتمع "النملة" (2014، ص2، 9).

وتعرف الحماية الاجتماعية وفقا لتعريف "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" (2012، ص49، 39) على أنها مساعدة عاجلة لأشد الناس احتياجا وأساس يقوم عليه الحد من الجوع وسوء التغذية في الأجل الطويل، وتعد الحماية الاجتماعية أمر حاسم الأهمية للتعجيل بالحد من الفقر لأنه يمكن لهذه الحماية أن تحمي أضعف الأفراد الذين لا يستفيدون من النمو الاقتصادي من جهة. ومن جهة ثانية يمكن للحماية الاجتماعية، إذا أحسن هيكلتها، أن تسهم مباشرة في تحقيق نمو اقتصادي أسرع عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، على إدارة المخاطر والأخذ بتكنولوجيات محسنة ذات إنتاجية أعلى. ووفقا لتقرير "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" (2015، ص37) فقد ساهمت الحماية الاجتماعية مساهمة مباشرة في الحد من الجوع إبان فترة رصد الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي برزت اتجاهات عالمية نحو توسيع رقعة التحويلات النقدية وبرامج المساعدات الاجتماعية الأخرى، ويعود ذلك بصورة جزئية إلى الأزمات المالية التي شهدتها اقتصاديات السوق الناشئة خلال تلك الفترة. وبدأت الحماية الاجتماعية منذ ذلك الوقت ترتبط تدريجياً بالتشريعات الوطنية، وازداد تغطيتها لدعم المجموعات المعرضة للمخاطر. وشهدت برامج الحماية الاجتماعية نمواً مطرداً بين عام 1990 و2015 .ّ وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة سجلت في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل، إلا أن هناك تقدماً ملحوظاً أحرز في تغطية الحماية الاجتماعية على مستوى الأقاليم النامية على غرار أفريقيا مثلاء من خلال برامج مبتكرة للتحويلات النقدية والرعاية الصحية. واليوم يحظى كل بلد في العالم ببرنامج واحد قائم على الأقل للمساعدة الاجتماعية. وتعتبر التحويلات النقدية غير المشروطة أحد أشكال الحماية الاجتماعية الشائعة وتنفذ اليوم في 118 بلداً في العالم. وبالمثل، تواصل برامج التحويلات النقدية المشروطة والأشغال العامة/الأصول المجتمعية توسعها بوتيرة سريعة. ولكن بالرغم من انتشار هذه البرامج حول العالم، تقدر منظمة العمل الدولية أن 70 في المائة من الفقراء في العالم لا يحصلون حتى الآن على حماية اجتماعية كافية. وإرتبط مفهوم الحماية الإجتماعية لدى الريفيين بعدة عوامل من أهمها توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة وذلك وفقا لنتائج دراسة (وهبة، وآخرون، 2017، ص7). ويعد الدعم الغذائي من أهم أشكال الحماية الإجتماعية، ويعرف البنك الدولي الدعم الغذائي كما يقدر كميته بأنه "الفرق بين ما تدفعه الأسرة مقابل الغذاء المدعوم، وما الذي سيتعين عليها دفعه مقابل ذلك الغذاء في السوق الحرة" في غياب الدعم الغذائي (Oliver، 2015، ص7). وفي مصر يعرف الدعم بأنه: مساعدات مادية تقدم من الحكومة لتخفيض أسعار السلع، لصالح المواطن، على هيئة بطاقات تموينية تدرج عليها سلع مخفضة الأسعار عن سعرها الحقيقي، كما أنه إحدى الوسائل التي تلجأ لها الحكومة للتخفيف عن كاهل محدودي الدخل وتقليل إحساسهم بالفقر بتأمين الحد الأدنى اللازم لمستوى معيشتهم، وضمان الحد الأدنى من مستويات التغذية الصحية اللازمة للصحة (سمر مدحت، 2016، ص1). وقد أشار "الجبالي" نقلا عن "ماجدة قطب وآخرون" (2008،ص2) إلى أنه يوجد ثلاث أنواع من الدعم، الأول هو الدعم المباشر مثل الدعم على السلع التموينية الأساسية مثل السكر والخبز والزيت، ودعم القروض الميسرة للإسكان الشعبي، ودعم المزارعين، أما النوع الثاني من الدعم فهو الدعم المباشر، وهو الفرق بين تكلفة الانتاج للسلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية وأبرز أمثلتها المنتجات البترولية (البوتاجاز، السولار، والبنزين)، ودعم الشرائح الأولى من الكهرباء والمياه، أما النوع الثالث هو الدعم الضمني أي الفرق بين سعر بيع السلع بالأسواق المحلية وسعر بيعها بالسوق العالمي. ووفقا" (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧) بلغ عدد السكان في الريف المصري 54.75 مليون نسمة مقابل 40.05 مليون نسمة في الحضر، ويشير ذلك إلى تزايد أعداد سكان الريف عنها في الحضر مما يستدعي الاهتمام بتوجيه سياسات الحماية الاجتماعية لسكان الريف والاهتمام بتنميتهم، ويعد الدعم الغذائي أحد أهم أساليب الحماية التي يجب توفيرها للسكان، وخاصة الريفيين المسؤولين عن الانتاج الزراعي فهم يمثلون أمن الدولة القومي، حيث أنه تقع على عاتقهم مسؤولية إنتاج الغذاء وتوفيره للحضر وللجمهورية كافة، وقد بلغ تعداد السكان في ريف محافظة أسيوط 3248 ألف نسمة، مقابل 1135 ألف نسمة في الحضر، وتعداد السكان في ريف محافظة الوادي الجديد 130 ألف نسمة مقابل 111 ألف نسمة في الحضر. ووفقا" لتقارير "وزارة المالية" (سبتمبر 2017، ص 16) فقد أقرت الحكومة المصرية مؤخرا حزمة من إجراءات الحماية الاجتماعية في يونيو 2017 كلفت الدولة 85 مليار جنية إنفاق اجتماعي تم توزيعه على بنود إنفاق الحماية الاجتماعية التالية: أولا: الدعم الغذائي ويتمثل في زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من 21 إلى 50 جنيه بما يسمح بزيادة كمية السلع الممكن شراؤها بنسبة 14%. ثانيا: تكافل وكرامة ويتمثل في زيادة الدعم النقدي بنحو 100 جنيه شهريا لكل المستفيدين من مشروع تكافل وكرامة. ثالثا: المعاشات ويتمثل في زيادة المعاشات ب 15%. رابعا: الأجور (علاوات المواطنين) ويتمثل في إقرار علاوات قدرها 14%، 20% بحد أدنى 65 جنيه مرتين في إطار موازنة 2018/2017، للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية والكوادر الخاصة على التوالي. خامسا": حد الإعفاء الضريبي ويتمثل في زيادة حد الإعفاء الضريبي من 6500 إلى

7200 جنيه. سادسا": ضريبة الأطيان على الأراضي الزراعية ويتمثل في وقف العمل بضريبة الأطيان على الأراضي الزراعية لمدة ثلاث سنوات. وعن أهمية الدعم الغذائي خلصت دراسة "نورا عثمان" (2015، ص191: 197) إلى أن الدعم على بطاقات التموين له دور أساسي في التخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال ما يلي: أولا: يساعد الدعم الغذائي إلى حد ما في توفير الغذاء الكافي للأفراد من ذوي المستوى المعيشي المنخفض. ثانيا: يساعد توفير السلع المدعمة بصورة أساسية على تزايد القدرة الشرائية للأسر للحصول على الغذاء. ثالثا: يساعد الدعم الغذائي في تأمين المستوى المعيشي للأسر بشكل أساسي. وتعد سياسة الدعم الغذائي في مصر كما ذكر (Lorenzon، 2016، ص127) ذات مردود إيجابي على تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة منظومة الخبز التي وفرت للفقراء في مصر الكميات الضرورية منه. حيث بلغ إجمالي عدد البطاقات التموينية الذكية على مستوى الجمهورية 208.49 بطاقة تموينية مسجل بها 68.97 نسمة، وقد بلغ عدد بطاقات التموين الذكية في محافظة أسيوط 883.57 بطاقة مسجل بها 3254.3 نسمة، وفي محافظة الوادي الجديد 65.29 بطاقة تموين مسجل بها 186.61 نسمة، وبلغ عدد المخابز التابعة لمنظومة التموين 2192 مخبز منهم 147مخبز في أسيوط، و19 مخبز في الوادي الجديد، وبلغ عدد مكاتب التموين 1421 مكتب منهم 67 مكتب في أسيوط، و15مكتب في الوادي الجديد، وبلغ عدد البدالين التموينيين 31145 بدال، منهم 1400 بدال في محافظة أسيوط، و184 بدال في الوادي الجديد، (الإدارة المركزية لتوزيع السلع الغذائية وشئون البطاقات، وزارة التموين والتجارة الداخلية، مركز المعلومات والتوثيق ودعم واتخاذ القرار). ورغم أن السياسة الحالية للدعم، كما ذكرت (أمينة حلمي، 2005، ص1)، بما تشمله من دعم ظاهر وضمني، قد ساعدت على حماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل، إلا أنها أدت إلى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة، وتشوه الأسعار والتربح من ازدواجية الأسواق، وتسرب الدعم لغير المستحقين. ويستدعي ذلك كما ذكر (Wiggins ، Jonathan Brooks،2010، ص20) ضرورة التفكير في منظومة الدعم أخذين في الاعتبار كل من تكاليف الدعم وفائدته. وخلص (الجمسي، 2015، ص1) إلى أن قضية الدعم تثير بكل أشكالها الكثير من الجدل سواء كان الدعم للزراعة أو للصناعة، سواء كان دعما للغذاء أو دعما للطاقة، والذي لم يكن أحد في الماضي يختلف على ضرورته، أصبح الآن محل انتقاد، مابين مؤيد لضرورة وجوده حفاظا على العدالة الاجتماعية، وتوزيع الدخل بشكل عادل يضمن توافر الحد الأدنى من متطلبات الحياة للفئات الفقيرة أو الأقل دخلا، والبعض الآخر يعترض عليه بإعتباره واحد من أهم أسباب عجز الموازنة العامة للدولة. وخلصت نتائج دراسة (ماجدة قطب وأخرون، 2008، ص1) أن هناك لدى الريفيين رغبة فى غلق أفران العيش البلدى بالقرى وتوزيع الدقيق المدعم على الريفيين لضمان عدم تسربه من المخابز وعودة المرأة الريفية للقيام بدورها فى إنتاج الخبز. وأسفرت نتائج دراسة (وهبة، وآخرون، 2016، ص6). عن اتفاق آراء كل من المزارعين والخبراء على تفضيل الدعم العيني على الدعم النقدي/ المادي وذلك لان الدعم النقدي يزيد من احتكار التجار لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وظهور السوق السوداء، علاوة على صعوبة تقدير الدعم النقدي، والخوف من عدم وصوله لمستحقيه وفي ظل الزيادة السكانية وبالتالي زيادة تكلفة الدعم الذي أصبح عبئا اقتصاديا للبلاد أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، اتجهت سياسة البلاد كغيرها من الدول في منطقة الشرق الأوسط إلى إصلاحات في نظام الدعم وذلك بما يكفل وصول الدعم إلى مستحقيه، ففي مصر والمغرب تم خفض الدعم المقدم للبنزين اللازم للسيارات الفارهة وسيارات السباق عن السولار المستخدم في وسائل المواصلات العامة، وفي مصر والأردن رفعوا سعر الكهرباء لشرائح الاستهلاك الكبيرة، وفيما يختص بالدعم الغذائي فعلت مصر والأردن نظام الكوبونات وبطاقات التموين لصرف حصص السلع التموينية الأساسية رغم أن ذلك كان على نطاق واسع للمواطنين (Sdralevich وآخرون، 2014، ص59)، وما زالت الدولة مستمرة في تطبيق سياسة الإصلاح لوصول الدعم إلى مستحقيه في مصر، عن طريق مراجعة بيانات هذه البطاقات والنظر في إلغاء هذه البطاقات لمن لا يستحق الدعم. وعن التحول من الدعم الغذائي العيني إلى النقدي كأحد آليات اصلاحات سياسة الدعم الغذائي في مصر ذكر (Sachs، 2012 ، ص77) أنه يصعب تطبيقه في الظروف الحالية للبلاد. ورغم ذلك أعلنت الحكومة المصرية عن بدء تنفيذ خطة إصلاح اقتصادي حتى يونيو 2018، تعتمد على الدعم النقدي، وقال المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، إن الحكومة تدرس التوجه للدعم النقدي شريطة أن يتم بالتدريج، بدلًا من الدعم العيني الحالي (سمر مدحت، 2016، ص1). وتظل المخاوف مرصودة من قبل الاقتصاديين والتي تتلخص في أن الدعم النقدي دومًا يلاحقه تضخم غير جامح، ويتساءل الاقتصادين "الدولة ستسلم الدعم النقدي لمن؟"، إن كان لمن يعول الأسرة فمن الممكن أن يصرفه على ملذاته، فضلا عن عدم وجود ضامن أن يصرفه على أسرته، كذلك الحال مع كل أفراد الأسرة(سمر مدحت، 2016، ص1).

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في أنه بحث تطبيقي يرصد أوضاع الدعم الغذائي وآراء المواطنين حوله في منطقتين ثقافيتين مختلفتين في الجمهورية، كما أنه أُجري على عينة من المزارعين الذين يعدون من أهم فئات المجتمع الإنتاجية الذين يحملون على عاتقهم مسئولية إنتاج الغذاء لأفراد المجتمع، حيث يمثل الغذاء ضرورة ملحة لحياة أفراد المجتمع وللحفاظ على السلم الاجتماعي للبلاد. كما يتناول البحث قضية محل جدال وهي قضية الدعم الغذائي كضرورة ملحة للحفاظ على السلم الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى يمثل الدعم الغذائي عبأ على الموازنة العامة للدولة، وهذا فضلا عن الجدال الدائر حول ما هو الشكل المناسب للدعم الغذائي الذي على الدولة توفيره لمواطنيها سواء كان دعم نقدي أو عيني.

مشكلة البحث:

من الاستعراض المرجعي السابق تبرز مشكلة البحث في الجدال الدائر حول قضية الدعم الغذائي بالريف المصري كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية للريفيين من جهة، ومن جهة أخرى أنه يمثل عبأ على الموازنة العامة للدولة، والجدل الدائر حول الشكل المناسب للدعم الغذائي الذي على الدولة تقديمه لمواطنيها، حيث يدور الجدال حول تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي بين مؤيد ومعارض وفقا لمميزات وعيوب كل منهما، وعلى ذلك تلخصت مشكلة البحث في التساؤلات التالية: ما هو الوضع الراهن لدعم السلع التموينية ودعم الخبز في مصر خلال فترة الدراسة؟، وما هو عدد الأفراد المسجلين في بطاقات التموين التي يحوزها المبحوثين في منطقتي البحث؟، وما هو مدى تفضيل المبحوثين للدعم النقدي أو العيني؟، وما هي اسباب تفضيل المبحوثين للدعم النقدي أو العيني؟، وما هي نوعية السلع التي يستبدلها المبحوثين بفارق نقاط الخبز؟، وما هي طبيعة الفروق بين المبحوثين في منطقتي البحث فيما يتعلق بكمية السلع التموينية المستهلكة من قبلهم.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الدعم الغذائي كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية لمزارعي الوادي الجديد واسيوط، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

(1) التعرف على الوضع الراهن لدعم السلع التموينية ودعم الخبز في مصر خلال فترة الدراسة.
(2) التعرف على حيازة المبحوثين للبطاقات التموينية في منطقتي البحث.
(3) التعرف على عدد الأفراد المسجلين في بطاقات التموين التي يحوزها المبحوثين في منطقتي البحث.
(4) التعرف على مدى تفضيل المبحوثين للدعم النقدي أو العيني.
(5) التعرف على اسباب تفضيل المبحوثين للدعم النقدي أو العيني.
(6) التعرف على نوعية السلع التي يستبدلها المبحوثين بفارق نقاط الخبز
(7) التعرف على طبيعة الفروق بين المبحوثين في منطقتي البحث فيما يتعلق بكمية السلع التموينية المستهلكة من قبلهم.

الطريقة البحثية

يعد هذا البحث من البحوث التطبيقية الوصفية لرصد الدعم الغذائي كأحد أشكال الحماية الاجتماعية المقدمة لفئة المزارعين، وأُستخدم المنهج المقارن في تحقيق اهداف البحث حيث أُجري هذا البحث في محافظتين بالجمهورية تُمثلا نمطين مختلفين من ثقافة الجمهورية وهي محافظة الوادي الجديد مُمثله لثقافة المجتمعات الصحراوية، ومحافظة أسيوط مُمثلة لثقافة مجتمعات الدلتا، وذلك للوقوف على مدى التباين في احتياجاتهم للدعم الغذائي وشكله المناسب لهم وفقا لاختلاف ثقافتهم، والظروف الاجتماعية والمعيشية المحيطة بهم. وفيما تعلق بالمجال البشري للبحث فقد تم اختيار 50 أسرة مزرعية من مركز (الخارجة) بمحافظة الوادي الجديد، و50 أسرة مزرعية من مركز أبنوب بمحافظة أسيوط، ليصل إجمالي المبحوثين إلى 100 اسرة مزرعية توافرت فيهم الشروط البحثية التالية: أولا: أن يكون رب الأسرة يعمل بالإنتاج الزراعي ولا يقل دخله ودخل اسرته عن 1000 جنيه ولا يزيد عن 6000 جنيه شهريا" كمؤشر للفئة متوسطة الدخل والتي تتميز بسهولة الحراك الاجتماعي والاقتصادي داخل نفس الفئه، ويتراوح سنه بين 22 إلى 65سنة، وقد تم اختيار هذا المدى السني ليتمثل فيه الزراع أرباب الأسر في الفئات السنية المختلفة الشباب، والفئة الثانية الوسطى، وفئة كبار السن، كما تم اختيار الزراع الذين وافقوا على الإستجابة لأسئلة الإستبيان المطروحة عليهم، وإعتمد البحث على بيانات ثانوية للتعرف على الوضع الراهن للدعم الغذائي على مستوى الجمهورية من خلال تحليل السلاسل الزمنية، وبيانات ميدانية جمعت

عن طريق إستمارةإستبيان تم إختبارها وتطبيقها من خلال المقابلة الشخصية خلال شهري مارس وإبريل من عام 2017، وإستخدم الإحصاء الوصفي ممثلا في حساب التكرارات والنسب المئوية، والإحصاء الكمي متمثلة في اختبار T لعينتين مستقلتين.

المعالجة الكمية للبيانات:

- **سن المبحوث:** تم معالجة هذا المتغير عن طريق الاعتماد على الرقم الخام للسن وتقسيمه إلى ثلاث فئات (فئة الشباب من سن 22 إلى أقل من 36، متوسطي السن من 36إلى أقل من 50، كبار السن من 50 إلى 64) وذلك وفقا للمدى الفعلي للمتغير الذي تراوح بين بين 22 و64سنة.
- **تعليم المبحوث:** تم سؤال المبحوث عن عدد سنوات تعليمه التي اتمها بنجاح والمراحل التعليمية التي اجتازها، وتم تقسيم هذا المتغير إلى الفئات التالية: (أمي لا يعرف القراءة والكتابة، يقرأ ويكتب، حاصل على شهادة متوسطة، حاصل على شهادة تعليم عالي).
- **حجم الأسرة:** ويقصد به عدد أفراد أسرة المبحوث كرقم خام، وقد تم تقسيم هذا المتغير وفقا لمداه الفعلي والذي تراوح بين 2 و9أفراد إلى ثلاث فئات (صغيرة تراوح مداها من2إلى أقل من 4، متوسطة من 4إلى أقل من 6، كبيرة من 6إلى 9 أفراد) تم توزيع المبحوثين عليهم.
- **نوع الأسرة:** يقصد به نوع القرابة في الأسرة الواحده، إن كانت بسيطة مكونة من الأم والأب والأبناء، أوممتدة إن تكونت من جيلين، الآباء والابناء والأحفاد.
- **الدخل الشهري:** تم قياسه من خلال رقم خام تم تقسيمه إلى ثلاث فئات وفقا للمدى الفعلي الذي تراوح بين 1000و5900جنيه مصري شهريا، وكانت الفئات كما يلي: (فئة الدخل المنخفض وتراوحت بين 1000 إلى أقل من2634، وفئة الدخل المتوسط والتي تراوحت بين2634إلى أقل من 4267، وفئة الدخل المرتفع والتي تراوحت بين 4267 و5900جنيه).

أولا: وصف عينة البحث:

أظهرت النتائج الوارده بالجدول رقم (1) والخاصة بوصف المبحوثين ما يلي:

- بعد تقسيم سن المبحوثين إلى ثلاث فئات وفقا للمدى الفعلي للعينة والذي تراوح بين 22 و64سنة وتوزيع المبحوثين على هذه الفئات السنية تبين أن 46% من المبحوثين بمحافظة الوادي الجديد قد تركزوا في الفئة العمرية (36سنة لأقل من 50)، في حين تركز 34% منهم في الفئة العمرية (50سنة فأكثر)، بينما وجد أن 20% منهم تركزا في الفئة (22سنة لأقل من 36).

أما بالنسبة لمحافظة أسيوط فقد وجد أن 46% من إجمالي العينة قد تركزا في الفئة (22سنة إلى أقل من 36)، بينما وجد أن 36% منهم قد تركزا في الفئة (36 سنة إلى أقل من 50)، في حين وجد أن 18% منهم في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر.وتشير النتائج السابقة إلى تركز المبحوثين في الفئة العمرية الصغيرة في محافظة الوادي الجديد عنها في أسيوط التي تركز المبحوثين فيها في الفئة العمرية المتوسطة.

- وفيما تعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين في محافظتي البحث تبين أن 46% من المبحوثين في محافظة الوادي الجديد كان تعليمهم متوسط، بينما وجد أن 32% منهم تعليمهم كان عاليا، في حين أن 12% منهم كانوا أميين، و10% يقرأون ويكتبون.

أما في محافظة أسيوط كان نصف المبحوثين بنسبة 50% تعليمهم متوسط، و18% منهم أميين، وبنفس النسبة منهم 18% يقرأون ويكتبون، في حين وجد أن 14% منهم تعليمهم كان عاليا.

ومن النتائج السابقة نستنتج أن مستوى التعليم للمزارعين المبحوثين في محافظة الوادي الجديد أعلى منه في محافظة أسيوط.

- وفيما تعلق بحجم الأسرة، تبين أن غالبية المبحوثين بنسبة 66% في محافظتي البحث كانوا من أرباب الأسر متوسطة الحجم التي تراوح عدد أفرادها بين أربع أفراد وخمس أفراد، بينما وجد أن 20% منهم تراوح عدد أفراد أسرهم بين اثنين وثلاث أفراد، و14% منهم تراوح عدد أفراد أسرهم بين 6أفراد و9أفراد.
- وفيما تعلق بنوع الأسر، تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة 80% ، 78% من المبحوثين في الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب كانوا من أرباب الأسر البسيطة التب تتكون من الأب والأم والأبناء أو الزوج والزوجة فقط، في حين كان 12%، و22% من المبحوثين في الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب من أرباب الأسر الممتدة التي تضم الأجداد والأحفاد.
- وفيما تعلق بمتوسط الدخل الشهري للأسر بعد تقسيمه وفقا للمدى الفعلي الذي تراوح بين 1000و5900جنيه مصري شهريا، تبين أن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة 60%، و56% من المبحوثين في الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب كانوا من ذوي الدخل المتوسط الذي تراوح بين بين2634إلى أقل من 4267 جنيه شهريا، وكان 28% من المبحوثين في كلا محافظتي البحث من ذوي الدخول المنخفضة، وكان قليل من المبحوثين بنسب 12%، و16% من المبحوثين في محافظتي الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب من ذوي الدخلول المرتفعة.

جدول ١. توزيع المبحوثين وفقا لبعض المتغيرات الشخصية

الخصائص	المحافظات: الوادي الجديد ن=50 التكرار	%	أسيوط ن=50 التكرار	%
سن المبحوث				
(22إلى أقل من 36)	10	20	23	46
(36 إلى أقل من 50)	23	46	18	36
من 50 إلى أكثر	17	34	9	18
تعليم المبحوث				
امي	6	12	9	18
يقرأ ويكتب	5	10	9	18
متوسط	23	46	25	50
عالي	16	32	7	14
حجم أفراد الأسرة				
من 2إلى أقل من 4	10	20	10	20
ومن 4 إلى اقل من 6	33	66	33	66
ومن 6 إلى أكثر	7	14	7	14
نوع الأسرة				
بسيطة	44	88	39	78
ممتد	6	12	11	22
الدخل الشهري للأسرة				
منخفض(1000 إلى أقل من2634)	14	28	14	28
متوسط (2634إلى أقل من 4267)	30	60	28	56
مرتفع (من 4267 إلى أعلى)	6	12	8	16

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

وبالنظر إلى النتائج السابقة والخاصة بوصف عينة البحث في محافظتي الوادي الجديد وأسيوط، تبين أن غالبية المبحوثين في الوادي الجديد قد تركزوا في الفئة السنية المتوسط، في حين تركز المبحوثين في أسيوط في فئة الشباب، وأن أغلبهم في كلا المحافظتين حصلوا على تعليم متوسط، ومن ذوي أرباب الأسر متوسطة الحجم والبسيطة النوع، وكانت دخولهم متوسطة.

النتائج

أولا: الوضع الراهن لدعم السلع التموينية ودعم الخبز في مصر خلال فترة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (2) تطور اجمالي الدعم ودعم السلع التموينية ودعم الخبز في مصر خلال الفترة (2001/2000-2017/2016)، حيث تبين زيادة متوسط إجمالي الدعم بالأسعار الجارية في مصر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ حده الأعلى حوالي 228.6 مليار جنيه عام 2013/2012 وحده الأدنى حوالي 4.9 مليار جنيه عام 2001/2000، وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (1) بالجدول رقم (3) إلى أن متوسط إجمالي الدعم بالأسعار الجارية أخذ اتجاها" عاماً متزايدا" خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 1.33 تمثل 1.3% من متوسط إجمالي الدعم خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو 99.2 مليار جنيه. كما توضح المعادلة رقم (2)، متوسط إجمالي الدعم بالأسعار الثابتة أخذ اتجاها" عاماً متزايدا" خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 9.54 تمثل 10.5% من متوسط إجمالي الدعم خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو 90.6 مليار جنيه. كما تشير البيانات الإحصائية إلى تذبذب متوسط دعم السلع التموينية بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة من حوالى 2.7 مليار جنيه عام 2001/2000 إلى حوالي 35.4 مليار جنيه وهي أقصى قيمة له عام 2017/2016 بزيادة قدرت بحوالي 1228% عن سنة الاساس، وقد بلغ حده الأدنى عام 2008/2007 بنحو 1.8 مليار جنيه. وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (4) بالجدول رقم (3) إلى متوسط دعم السلع التموينية بالأسعار الثابتة قد أخذ اتجاها" عاما" متزايدا" بمعدل سنوي معنوي احصائيا" وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 1.87 تمثل 14.7% من متوسط دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة والمقدر

بنحو 12.1 مليار جنيه، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.78 أى أن 78% من الزيادة دعم السلع التموينية بالأسعار الثابتة ترجع إلى التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن بينما النسبة الباقية ترجع لعوامل أخرى. كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (2)، إلى تزايد متوسط دعم الخبز بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة من حوالى 6.4 مليار جنيه عام 2001/2000 إلى حوالي 22.3مليار جنيه عام 2017/2016 بزيادة قدرت بحوالي 247% عن سنة الاساس، وقد بلغ حده الأقصى عام 2008/2007 بحوالي 2204 مليار جنيه وبلغ حده الأدنى عام 2002/2001 بنحو 5 مليار جنيه. وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (6) بالجدول رقم (3) إلى متوسط دعم الخبز بالأسعار الثابتة قد أخذ اتجاها" عاما" متزايدا" بمعدل سنوي معنوي احصائيا" وقد بلغ مقدار الزيادة السنوي حوالي 0.75تمثل 5.5% من متوسط دعم الخبز خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو 13.7 مليار جنيه، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.52أى أن 52% من زيادة دعم الخبز بالأسعار الثابتة ترجع إلى التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن بينما النسبة الباقية ترجع لعوامل أخرى.

جدول 2 . تطور إجمالي قيمة دعم السلع التموينية ودعم الخبز بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة 2001/2000-2017/2016
القيمة بالمليار جنيه

السنوات	اجمالى الدعم		دعم التموين			دعم الخبز		
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة*	% من اجمالى الدعم	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة*	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة*	% من اجمالى الدعم
2001/2000	4.9	10.9	24.5	1.2	2.7	2.9	6.4	59.2
2002/2001	6.0	13.0	21.7	1.3	2.8	2.3	5.0	38.3
2003/2002	6.9	14.6	17.4	1.2	2.5	3.0	6.3	43.5
2004/2003	10.4	21.0	15.4	1.6	3.2	5.8	11.7	55.8
2005/2004	13.8	25.1	35.5	4.9	8.9	6.3	11.4	45.7
2006/2005	54.2	93.8	5.9	3.2	5.5	6.2	10.7	11.4
2007/2006	54.0	86.9	2.6	1.4	2.3	8.0	12.9	14.8
2008/2007	84.2	123.9	1.4	1.2	1.8	15.2	22.4	18.1
2009/2008	93.8	116.6	4.9	4.6	5.7	16.5	20.5	17.6
2010/2009	93.6	104.1	4.8	4.5	5.0	12.3	13.7	13.1
2011/2010	111.0	111.0	15.8	17.5	17.5	15.2	15.2	13.7
2012/2011	135.0	122.7	14.4	19.5	17.7	10.8	9.8	8.0
2013/2012	112.9	95.8	23.6	26.6	22.6	16.2	13.7	14.3
2014/2013	228.6	177.2	14.3	32.8	25.4	21.3	16.5	9.3
2015/2014	198.6	139.8	15.9	31.5	22.2	23.8	16.8	12.0
2015/2015	200.4	127.8	18.9	37.8	24.1	28.0	17.9	14.0
2017/2016	277.6	155.6	22.7	63.1	35.4	39.8	22.3	14.3
المتوسط	99.2	90.6	15.3	14.9	12.1	13.7	13.7	23.7

***: سنة الأساس 2010**
المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة.

جدول 3. نتائج معادلات الاتجاه الزمنى العام لإجمالي قيمة دعم السلع التموينية ودعم الخبز بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة 2001/000-2017/2016

المتغير التابع		رقم المعادلة	معادلات الاتجاة الزمني العام	$\Re^2$	معدل التغير
إجمالي الدعم	بالأسعار الجارية	1	$Y_i = 13.68 + 1.33\ \chi_i$ (12)	0.91	1.3
	بالأسعار الثابتة	2	$Y_i = 4.73 + 9.54\ \chi_i$ (7.8)	0.80	10.5
دعم السلع التموينية	بالأسعار الجارية	3	$Y_i = -12.85 + 3.09\ \chi_i$ (6.7)	0.75	20.7
	بالأسعار الثابتة	4	$Y_i = -4.78 + 1.87\ \chi_i$ (7.4)	0.78	14.7
دعم الخبز	بالأسعار الجارية	5	$Y_i = -2.63 + 1.8\ \chi_i$ (8.3)	0.82	13.1
	بالأسعار الثابتة	6	$Y_i = 6.97 + 0.75\ \chi_i$ (3.9)	0.52	5.5

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1).

ثانيا": حيازة المبحوثين لبطاقات التموين

للتعرف على حيازة المبحوثين لبطاقات التموين بمحافظتي البحث، تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن الغالبية العظمى من المبحوثين في محافظتي البحث بنسبة 96%، 82% من المبحوثين في الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب يحوزون بطاقات تموينية. في حين أن نسبة قليلة منهم لا يحوزون عليها وذلك بنسب 4%، 18% من المبحوثين في الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب.

جدول 4. توزيع المبحوثين وفقا لحيازتهم على بطاقات التموين

امتلاك البطاقة	المحافظات			
	الوادي الجديد ن=50		أسيوط ن=50	
	التكرار	%	التكرار	%
يحوز	48	96	41	82
لا يحوز	2	4	9	18

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

وبالنظر للنتائج السابقة والخاصة بحيازة المبحوثين لبطاقات التموين في محافظتي البحث نجد أن هذه النتيجة تتفق مع نتيجة أن معظم المبحوثين من فئات الدخول المتوسطة والمنخفضة مما يدل على استحقاقهم للدعم من قبل الدولة.

ثالثا: عدد الأفراد المسجلين بالبطاقات التموينية التي يحوزها المبحوثين بمحافظتي البحث:

بناءا على النتائج السابقة والخاصة بحيازة المبحوثين لبطاقات التموين في محافظتي البحث، تبين أن 96%، و82% على الترتيب بمحافظتي الوادي الجديد وأسيوط يحوزن على هذه البطاقات.

وقد أوضحت النتائج الواردة بالجدول (5) أن غالبية المبحوثين ممن يتلكون بطاقات تموين بمحافظتي البحث بنسب 69%، و56% من المبحوثين على الترتيب يبلغ عدد الأفراد المسجلين في بطاقاتهم التموينية أربع أفراد، و15% من مبحوثي الوادي الجديد بلغ عدد الأفراد المسجلين في بطاقاتهم 3 أفراد، في حين ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 27% مبحوث في أسيوط، كما وجد أن نسبة 17% من المبحوثين الحائزين على بطاقات التموين في كل محافظة من محافظتي البحث سجل في بطاقاتهم فردين فقط.

جدول5. توزيع المبحوثين وفقا لعدد الأفراد المسجلين في بطاقات التموين

عدد الأفراد المسجلين في بطاقة التموين	المحافظات			
	الوادي الجديد ن=48		أسيوط ن=41	
	التكرار	%	التكرار	%
فردين	8	17	7	17
ثلاث أفراد	7	15	11	27
4 أفراد	33	69	23	56

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

وبالنظر إلى النتائج السابقة والخاصة بعدد الأفراد المسجلين ببطاقات التموين بمحافظتي البحث تبين أن معظمهم مسجل لهم أربع أفراد ببطاقات التموين.

رابعا: تفضيل المبحوثين للدعم العيني أو النقدي بمحافظتي البحث.

للتعرف على تفضيل المبحوثين بمحافظتي البحث للدعم النقدي أو العيني، تبين من النتائج الواردة بالجدول (6) أن 60% من المبحوثين بمحافظة الوادي الجديد يفضلون الدعم النقدي، و40% يفضلون الدعم العيني، بينما وجد في محافظة أسيوط أن 64% من المبحوثين يفضلون الدعم العيني، وأن 36% منهم يفضلون الدعم النقدي.

جدول 6 .توزيع المبحوثين وفقا لتفضيلهم لنوعية الدعم (العيني أوالنقدي)

نوعية الدعم	المحافظات			
	الوادي الجديد ن=50		أسيوط ن=50	
	التكرار	%	التكرار	%
نقدي	30	60	18	36
عيني	20	40	32	64

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

ومن النتائج السابقة نستنتج أن أغلب المبحوثين بالوادي الجديد كانوا يفضلون الدعم النقدي، على عكس الوضع في أسيوط حيث أشار أغلب مبحوثيها إلى تفضيلهم للدعم العيني.

خامسا: أسباب تفضيل المبحوثين بمحافظتي البحث للدعم النقدي أو العيني:

1. بالنسبة للدعم النقدي:

للتعرف على أسباب تفضيل المبحوثين للدعم النقدي بكل من محافظتي البحث حيث بلغت نسبتهم 60%، 36% من المبحوثين في الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب.

فقد أظهرت النتائج الواردة بالجدول (7) أن أسباب تفضيل الدعم النقدي بالنسبة للمبحوثين بالوادي الجديد وأسيوط كانت لعدم توافر السلع التموينية وكان ذلك بنسبة 77%، 89% من المبحوثين على الترتيب، وأرجع 23%، 11% منهم على الترتيب ذلك التفضيل إلى تمكين المواطنين من شراء نوعيات الغذاء المختلفة التي يحتوجونها، وعدم الزامهم بنوعيات محددة.

جدول 7 .توزيع المبحوثين وفقا لأسباب تفضيلهم للدعم النقدي

أسباب تفضيل الدعم النقدي	المحافظات			
	الوادي الجديد ن=30		أسيوط ن=18	
	التكرار	%	التكرار	%
عدم توفر السلع التموينية	23	77	16	89
تمكين المواطنين من شراء نوعيات الغذاء المختلفة التي يحتوجونها، وعدم الزامهم بنوعيات محددة	7	23	2	11

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

وبالنظر إلى النتائج السابقة وجد أن الأسباب تركزت في أن أصحاب تفضيل الدعم النقدي يفضلون أن يكونوا بحريتهم في شراء النوعيات المختلفة من الغذاء وعدم إلزامهم بنوعيات محددة.

2. بالنسبة للدعم العيني:

للتعرف على أسباب تفضيل الدعم العيني للمبحوثين بمحافظتي البحث الوادي الجديد وأسيوط والذين كانوا بنسب 40%، 64% على الترتيب.

فقد أظهرت النتائج الوارد بجدول (8) أن أسباب تفضيل المبحوثين للدعم العيني قد تمثلت في عدم كفاية دخول المبحوثين لشراء السلع من السوق الحر بنسب 60%، و50% من المبحوثين الذين يفضلون الدعم العيني بمحافظتي الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب. وتلى ذلك وصول الدعم لمستحقيه بنسبة 40%، 50% بمحافظتي الوادي الجديد وأسيوط على الترتيب.

جدول 8. توزيع المبحوثين وفقا لأسباب تفضيلهم للدعم العيني

أسباب تفضيل الدعم العيني	المحافظات			
	الوادي الجديد ن=20		أسيوط ن=32	
	التكرار	%	التكرار	%
عدم كفاية دخل المبحوث لشراء السلع من السوق الحرة	12	60	16	50
وصول الدعم لمستحقيه	8	40	16	50

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

وبالنظر إلى النتائج السابقة والخاصة بأسباب تفضيل المبحوثين للدعم العيني، تبين خوفهم من عدم وصول الدعم لمستحقيه، وخوفهم أيضا من عدم استطاعتهم شراء السلع من السوق الحر لقلة دخولهم.

سادسا: التعرف على نوعية السلع التي يحصل عليها المبحوثين

للتعرف على نوعية السلع التي يحصل عليها المبحوثين بالوادي الجديد وأسيوط من بطاقات التموين سواء كانت التموين ذاته أو فارق نقاط الخبز، أبرزت النتائج الواردة بجدول رقم (9) أن أهم هذه السلع من وجهة نظر المبحوثين بمحافظة الوادي الجديد كانت الأرز بنسبة 94% من المبحوثين، يليها الزيت بنسبة 75%، ثم السكر بنسبة 71%، ثم المكرونة بنسبة 25%، ثم الفول بنسبة 17%، ثم الدقيق والسمن بنسبة 10% لكل منهما، ثم العدس بنسبة 4%، ثم البيض والجبن بنسبة 2% لكل منهما.

أما بالنسبة للسلع التموينة التي يحصل عليها المبحوثين بأسيوط، فقد تمثلت في الأرز بنسبة 93%، ثم المكرونة بنسبة 71%، ثم الفول بنسبة 29%، ثم الزيت بنسبة 19%، ثم السكر بنسبة 12%، ثم العدس بنسبة 10%، ثم الشاي بنسبة 7%، ثم الجبن بنسبة 5%، ثم الدقيق بنسبة 2%.

وبالنظر إلى النتائج السابقة والخاصة بأهم السلع التموينية التي يستهلكها المبحوثين في محافظتي البحث، تبين أن أهم هذه السلع في الوادي الجديد كانت: الأرز، ثم الزيت، ثم السكر، ثم المكرونة، أما في محافظة أسيوط فكانت الأرز، ثم المكرونة، ثم الفول، ثم الزيت.

ومن الملاحظ اختلاف نوعية هذه السلع ونسبتها بين محافظتي البحث، الأمر الذي قد يرجع إلى اختلاف أذواق المستهلكين وثقافتهم الغذائية في هاتين المحافظتين.

جدول 9. توزيع المبحوثين وفقا للسلع التي يحصلون عليها من بطاقات التموين التي يحوزنها

السلع	المحافظات			
	الوادي الجديد ن=48		أسيوط ن=41	
	التكرار	%	التكرار	%
ارز	45	94	38	93
زيت	36	75	8	19
سكر	34	71	5	12
مكرونة	12	25	29	71
فول	8	17	12	29
دقيق	5	10	1	2
سمن	5	10	0	0
عدس	2	4	4	10
بيض	1	2	0	0
جبن	1	2	2	5
شاي	0	0	3	7

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

سابعا: التعرف على الفروق بين محافظتي البحث فيما يتعلق بكميات السلع التموينية التي يستهلكونها:

للتعرف على الفروق بين محافظتي البحث فيما يتعلق بكميات السلع التموينية التي يستهلكونها، تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين للتعرف على هذه الفروق، وقد أوضحت النتائج الواردة في جدول (10)، أن هناك فروق معنوية بين محافظتي البحث عند مستوى معنوية 0.01 لكميات السلع التموينية التالية: الأرز، المكرونة، العدس، الفول وذلك لصالح مزارعي محافظة الوادي الجديد، حيث بلغت قيم T المحسوبة على الترتيب 7.02، 4، 17.2، 28.3.

جدول 10. معنوية الفروق بين محافظتي البحث فيما يتعلق بكميات السلع التموينية التي يستهلكونها

السلع التموينة	فئات الدراسة				قيم T
	الوادي الجديد ن=48		أسيوط ن=41		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
خبز	340.0000	126.97421	398.0000	245.77242	1.5
زيت	3.0800	.85332	2.8400	1.84457	0.84
سكر	3.4200	1.29505	3.0800	1.84988	1.07
أرز	2.6600	1.58578	.9800	.58867	**7.02
مكرونة	1.9200	1.56283	.9800	.58867	**4
عدس	2.3400	.96065	.0000	.00000	**17.2
فول	2.8000	.69985	.0000	.00000	**28.3

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان. **معنوي عند مستوى 0.01

وبالنظر للنتائج السابقة والخاصة بالفروق بين المبحوثين في محافظتي البحث فيما يتعلق بكميات السلع التموينية التي يستهلكونها، نجد أن الفروق بين المحافظتين كانت في السلع الأساسية الأرز والمكرونة والعدس والفول، وهذا يؤكد النتيجة السابقة والخاصة بأهم السلع التموينية التي يستهلكها المبحوثين في محافظتي البحث، حيث تبين أن أهم هذه السلع في الوادي الجديد كانت: الأرز، ثم الزيت، ثم السكر، ثم المكرونة، أما في محافظة أسيوط فكانت الأرز، ثم المكرونة، ثم الفول، ثم الزيت. ومن الملاحظ اختلاف نوعية هذه السلع ونسبتها بين محافظتي البحث، الأمر الذي قد يرجع إلى اختلاف أذواق المستهلكين وثقافتهم الغذائية في هاتين المحافظتين.

مناقشة النتائج والتوصيات

من النتائج السابقة نستنتج ما يلي:

أولا": أهمية السلع التموينية بالنسبة لصغار المزارعين ذوي الدخول المحدودة سواء كان دعما نقديا أو عينيا.

ثانيا": أن مظلة الدعم الغذائي لا تشمل جميع المزارعين ذوي الدخول المحدودة.

ثالثا": أرجع المبحوثين تفضيلهم لنوعية الدعم الغذائي سواء كان عينيا أو نقديا لأسباب تتعلق ب الحرية في الحصول السلع التموينية وفقا لذوق المستهلك وثقافته، وأسباب أخرى تتعلق بالأحوال المعيشية والاجتماعية التي يعانون منها والتي تمثلت في خوف المبحوثين من إرتفاع أسعار السلع التموينية فتصبح غير متاحة لأصحاب الدخول المحدودة، والخوف من عدم توفير السلع التموينية.

رابعا": تختلف الثقافة الغذائية باختلاف المنطقة، ويؤدي ذلك إلى اختلاف الاحتياج إلى السلع التموينية من منطقة لأخرى.

وبناء" على النتائج السابقة يوصي البحث بما يلي:

1. توفير الدولة للدعم الغذائي لمحدودي الدخل من المزارعين كأحد آليات حماية هذه الفئة اجتماعيا"، وخاصة أن هذه الفئة مهمة في توفير الأمن الغذائي للدولة، حيث أن أغلب المزارعين في مصر هم من أصحاب الحيازات الصغيرة.
2. إجراء بحوث على أذواق المستهلكين للسلع التموينية لتوفيرها لهم بما يلائم أذواقهم.
3. وفقا" لنتيجة البحث التي أشارت إلى اختلاف المبحوثين في تفضيلهم لأشكال الدعم العيني أو النقدي وفقا لثقافتهم وظروفهم الاجتماعية والمعيشية، على الدولة أن تراعي ذلك قبل إتخاذها قرار بالتحول إلى الدعم النقدي، وأن ترصد جميع الأوضاع لهذا التحول.

المراجع

أمينة حلمي، 2005، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، ورقة عمل رقم (105)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

مركز المعلومات والتوثيق ودعم واتخاذ القرار، الرقابة التموينية، وزارة التموين والتجارة الداخلية،2016.

الجمسي،إمام محمود، 2015، الدعم الزراعي في العالم: الأهداف، الأشكال، القيمة، مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقي، الأربعاء 6 مايو.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017.

النملة، علي بن إبراهيم، 2014، مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

قطب، ماجده محمد، وآخرون، 2008، بعض مجالات الدعم الحكومى للريفيين وأثرها على الإنتاج الزراعى بقريتين بمحافظة الشرقية، قضايا السكان والتنمية (الواقع والتحديات، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون للمركز الديمجرافي.

مدحت، سمر، 2016، تحويل الدعم من عيني إلى نقدي.. هل يحل أزمة الفساد في مصر؟، الوفد البوابة الإلكترونية، الثلاثاء 8 نوفمبر.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012، روما.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015، تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، روما.

وهبة، أحمد جمال الدين، وآخرون، 2017، الحماية الإجتماعية لفقراء الريف: آليات الحماية وإستراتيجيات المواجهة، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية.

وهبة، أحمد جمال الدين، وآخرون 2016، دراسة استطلاعية لأراء المزارعين والخبراء فيما يتعلق بتقديم الدعم المادي في مقابل تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية.

عثمان، نورا سعيد عبد الفتاح، 2015، الآثار الاجتماعية لسياسة الدعم الغذائي على فقراء حضر الجيزة (ساقية مكي نموذجا)، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

وزارة المالية، 2017، موازنة المواطن: حقك تعرف موازنة بلدك، كتيب مبسط، الإصدار الرابع ، سبتمبر.

Sdralevich. Carlo, Randa Sab, Younes Zouhar, and Giorgia Albertin. 2014. SubsidyReform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead. Middle East and Central Asia Department. International Monetary Fund, Publication Services.

Lorenzon. Flavia. 2016. The political economy of food subsidies in Egypt: Reforms and strengthening of social protection. The Public sphere.

Oliver1. Kathleen. 2015. Targeting the Egyptian Food Subsidy System: Urban Versus Rural Reform. Undergraduate Business Journal. University of Chicago.

Sachs. Ram. 2012. On Bread and Circuses: Food Subsidy Reform and Popular Opposition in Egypt. Center for International Security and Cooperation (CISAC). Stanford University.

Wiggins Steve and Jonathan Brooks. 2010. The use of input subsidies in developing countries. Global Forum on Agriculture 29-30 November 2010 Policies for Agricultural Development, Poverty Reduction and Food Security. OECD Headquarters, Paris.

A Comparative Study of Food Subsidies as One of the Social Protection System for the Farmers in Al Wady Aljadid and Assiut Governorates

Engy K. Faied and Howida E. Hassan

Agricultural Extension and Rural Development Research Institute,
Agricultural Research Center, Economic Research Institute, Agricultural Research Center

ABSTRACT

The main aim of the research is identifying food subsidies as one of the social protection system for the farmers in Al Wady Aljadid and Assiut Governorates, by achieving the following objectives: Identifying the current situation regarding to food subsidies and bread subsidies in Egypt during the study period. Identifying respondents holding of ration cards in the research areas. Identifying the number of individuals registered in the ration cards held by the respondents. Identifying Preference of respondents for cash or in-kind subsidies. Identifying the quality of goods that respondents exchanged it by bread points. identify the nature of the differences between the respondents in the two research areas regarding to the quantity of ration food commodities consumed by them.This research is one of the applied descriptive research. The comparative approach was used to achieve the objectives of this research, which was conducted on 50 agricultural families from Al-Kharja Center in Al Wady Aljadid Governorate and 50 agricultural families from Abnoub Center in Assiut Governorate. The total number of respondents was 100 families. The data were obtained through a questionnaire that was tested and collected through the interview in March and April 2017. The descriptive statistics were used to calculate frequencies and percentages, and quantitative statistics were used by using T test for two independent samples.The main findings indicated:Increasing in food subsidies and bread subsidies by15.3%, 23.7% of total subsidies in order during the period 2000/2001- 2016/2017.Importance of ration goods for small farmers with limited incomes, whether in cash or in kind.umbrella of food subsidies does not include all low-income farmers.respondents attributed their preference to the quality of food support, whether in kind or in cash, to reasons regarding to the freedom of access to ration goods according to consumer taste and culture, and other reasons regarding to the living and social conditions experienced by the respondents, which were the fear of respondents of the high prices of food commodities and fear of not providing ration goods.The culture of food varies by region, and this leads to a different need for ration goods from one region to another.